الأمة والدولة والطبقات في الوطن العربي

سمير أمين(*)

مدير برنامج بحوث استراتيجية، مستقبل أفريقيا، دكار ـ السنغال.

إن التاريخ، عند التحليل الأخير، تاريخ صراع الطبقات. لكن الطبقات التي تحدد، بمعارضتها بعضها بعضاً جدلياً، أنماط الإنتاج التي تتكون منها التشكيلات الاجتماعية المتعاقبة مع مختلف مستويات تطور القوى الإنتاجية؛ هذه الطبقات تندرج في عداد مجتمعات معيّنة، تحددها حدود الدولة، وأحياناً، الأمة.

تؤلف مجتمعات عدة منظومة من التشكيلات الاجتماعية، عندما تكون العلاقات التي تقيمها في ما بينها كثيرة ومتشابكة بما فيه الكفاية بحيث يستحيل تحليل التعارضات والتحالفات الطبقية على صعيد كل مجتمع على حدة، وإنما يتعين رصدها على صعيد المنظومة الإجمالية، والمنظومة التي يؤلفها العالم المعاصر، على وجه التعيين، هي منظومة الإمبريالية.

إن إعادة الإنتاج الاجتماعي للمجتمع الرأسمالي لا يمكن تعقّلها على صعيد الاشتغال الاقتصادي الداخلي للدول ـ الأمم في النظام الرأسمالي العالمي، بل يقتضي تعقّلها من جهة أولى أن يؤخذ بعين الاعتبار دور سلطة الدولة في التنظيم الاقتصادي وضبطه، وأن يشمل حقل التحليل من جهة ثانية لا كل دولة ـ أمة على حدة، وإنما النظام برمته، كما تتوضح عيانياً الجدلية ما بين الصراع الطبقي والقوانين الاقتصادية.

يترتب على وجود الأمم وجود المسألة القومية، ويضفي التطور اللامتكافىء على هذه المسألة حدَّةً خاصة في مسار الصراعات. إذن، من الأهمية بمكان تحديد طبيعة الاتجاه الرجعي والاتجاه التقدمي في كيفية طرح المسألة القومية وحلها.

إن الطور الذي نسمّيه «خراجياً» يشكّل تاريخ جميع الحضارات القائمة:

١ ـ تطور مرموق للقوى الإنتاجية: زراعة حضرية تستطيع أن تؤمن أكثر من مجرد

(*) البريد الإلكتروني: ftm@syfed.refer.sn.

البقاء على قيد الحياة، وفائض كبير ومضمون، ونشاطات غير زراعية (حرفية) تستلزم وتستخدم معارف تقنية ومعدات متنوعة (باستثناء الآلات طبعاً)؛

٢ ـ نشاطات غير إنتاجية متطورة تتناسب أهميتها مع أهمية هذا الفائض؛

٣ ـ انقسام إلى طبقات اجتماعية قائم على أساس هذه القاعدة الاقتصادية؛

٤ ـ دولة مكتملة التكوين تتجاوز الواقع القروي.

يتسم هذا الطور بالمظاهر التالية:

ـ أنه ينطوي على تنوع كبير في الأشكال؛

ـ يتصف، على الرغم من هذا التنوع، بخصائص مشتركة، لأن استخراج فائض العمل خاضع فيه على الدوام لهيمنة البنية الفوقية، في إطار اقتصاد تتحكّم فيه القيمة الاستعمالية؛

ـ إن النمط الأساسي لهذا الطور هو النمط الخراجي؛

ـ إن النمط الإقطاعي ضرب من ضروبه؛

ـ أما النمط المسمى العُبودي أو الرقي، فوجوده استثنائي، ولا يعدو في أغلب الأحيان أن يكون طوراً بين مرحلتين؛

ـ إن تنوع تشكيلات هذا الطور يفترض أن هناك، في ما وراء علاقات الإنتاج المباشرة، علاقات تبادل، داخلية وخارجية، تطرح على بساط البحث مشكلة العلاقات البضاعية؛

ـ إن هذا الطور ليس راكداً سكونياً، بل يتسم، على العكس، بتطور هائل للقوى الإنتاجية على أساس علاقات الإنتاج الخراجية الفاعلة داخل تشكيلات ذات درجة متقدمة من التعقيد.

أولاً: مفهوم الأمة

لقد اقترحتُ مفهوماً للأمة يتعارض مع مفهوم أن الإثنية ـ اللغة هي القاسم المشترك بين الأمة والإثنية ـ آخذاً بعين الاعتبار وجود أو عدم وجود مركزة على مستوى الدولة، ووجود أو عدم وجود فائض إنتاج من جراء تدخل الدولة. وهكذا لم يعد في المستطاع فصل الظاهرة القومية عن تحليل الدولة، وهذا دون أن يكون ثمة تطابق وتراكب بين الدولة والأمة.

وفي هذا الإطار، اقترحتُ أيضاً رصداً منهجياً للواقعة القومية عبر التاريخ. وتتجلى الأمة بوضوح خاص في المجتمعات الخراجية المكتملة من جهة، حيث تمركز الدولة الخراج، وحيث تكون الطبقة الخراجية دولانية (الصين، مصر)، خلافاً للمجتمعات الخراجية غير المكتملة (المجتمعات الإقطاعية الأوروبية على سبيل المثال)، حيث يظل الخراج مجزأ؛ وفي الرأسمالية، من جهة أخرى، حيث يدار تراكم رأس المال، مع ما ينجم عنه من تعادل في الأرباح، وحراك العمل بتدخل من الدولة (تشريعات، نظام نقدي، سياسة الدولة الاقتصادية). وقد فسرنا، بالشروط الملازمة لأوروبا (غياب الأمم في العصر الإقطاعي، الولادة المتزامنة للأمة وللرأسمالية)، التشويه الذي ألحقه المذهب الأوروبي المتمحور على ذاته بالمفهوم العام للأمة.

تنعقد التحالفات والتعارضات الطبقية داخل التشكيلات الاجتماعية المتطابقة حدودها مع حدود الدول. والواقع أن التعارضات والتحالفات تفترض تدخلاً فعالاً على المستوى السياسي، وقد تكون الدول قومية وقد لا تكون.

يتجلى مفهوم الأمة بوضوح في المجتمعات المكتملة، سواء أكانت خراجية (الصين، مصر) أم رأسمالية (الأمم الأوروبية للرأسمالية المركزية). أما في ظل أنماط الإنتاج غير المكتملة، في التخوم، فإن الواقع الاجتماعي الإثني أكثر ضبابية واختلاطاً من أن يُنعت بقومي. تلك كانت الحال في أوروبا الإقطاعية؛ إذ إن النمط الإقطاعي ليس سوى نمط خراجي غير مكتمل. وتلك هي الحال أيضاً في تخوم الرأسمالية المعاصرة.

ثانياً: حول سمات الأمة العربية في العصور السابقة على الإمبريالية

لقد تعوّدنا دائماً أن نخلط الواقع القومي بأحد تعبيراته، أي التعبير الناجم عن التاريخ الأوروبي، حيث تكوّنت تدريجياً دول ـ أمم متجانسة نسبيّاً، تسودها المركزية الإدارية والسياسية، وحّدتها الرأسمالية اقتصاديّاً في تطورها. ولعبت البرجوازية دوراً حاسماً توحيدياً في التكوين التاريخي لهذه الأمم، دور الطبقة القائدة في الإنتاج العقائدي.

عندما نخرج من الميدان الأوروبي، نلاحظ عدم كفاية المفاهيم التي قامت عليها هذه النظرية للأمة. هذه النظرية تفترض في الواقع أن الأمة ظاهرة اجتماعية نجمت عن الرأسمالية، وأكثر من ذلك عن الرأسمالية المحلية، لأن البرجوازية المحلية هي التي تبني الأمة. وهذا يعني أنه لا وجود لأمم إلا في مركز النظام الرأسمالي العالمي، في المناطق التي أرست فيها الثورة البرجوازية السلطة القومية للبرجوازية المحلية. وبهذا، لن يكون هناك في المناطق الأخرى من العالم أمم، أو على الأقل أمم كاملة التكوين. كيف يمكن إذن إيجاد اسم لهذه الوقائع الاجتماعية للعالم الماقبل رأسمالي هذا، حيث تختلط التقاليد القديمة لوجود الدولة مع حقيقة ثقافية لغوية؟

لقد بقيت مصر القديمة موحدة دائماً على صعيد اللغة والثقافة ـ ما عدا فترات قصيرة انحطاطية ـ والسلطة السياسية. وإذا لم يكن هذا أمة برجوازية فهو لا يمكن أن يكون أيضاً تجمعاً لامتجانساً وغير منظم من الشعوب. أكثر من ذلك، حتى المناطق التي لم تكن قد شهدت تكون دولة موحدة ومركزية، ولم تكن قد توحّدت ثقافياً ولغوياً، أصبحت بعد اندماجها في النظام الرأسمالي الدولي كمستعمرات أو كبلاد خاضعة شبه تابعة موحدة. وإذا لم يكن هذا التوحيد من عمل البرجوازية الوطنية، فإن هذا لا يمنع أن يكوّن اليوم واقعاً اجتماعياً هاماً.

كيف يمكن، من وجهة النظر هذه، أن تُدرس بنية الوطن العربي؟

هل يقتصر الوطن العربي، إذن، على مجموعة من الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ولهجات متقاربة لا غير؟

ثالثاً: الخصائص الكبرى للوطن العربي قبل الاستعمار

هذا هو وضع الوطن العربي الماقبل استعماري: مجموع متميز بطابعه التجاري، تشكل مصر فيه الاستثناء الفلاحي الوحيد. وفي هذا الوطن، كانت الطبقة القائدة حضرية مؤلفة من رجال البلاط والتجار ورجال الدين، وحولهم العالم الصغير للحرفيين والمشايخ الذي يميز المدن الشرقية. وتكوّن الطبقة القائدة لُحمة هذا المجموع: لقد تبنّت جماعياً اللغة ذاتها، والثقافة الإسلامية السنّية ذاتها. وهي ذات حركية ونشاط كبيرين يجعلانها قادرة على التنقل بين طنجة ودمشق دون أي شعور بالغربة. وهذه الطبقة هي التي أقامت الحضارة العربية، وغناها يرجع إلى غنى التجارة البعيدة أو ازدهارها. وهذه التجارة هي سبب تحالفها مع القبائل الرحّل وقوافلها، وسبب عزلة المناطق الزراعية التي احتفظت بشخصية متميزة ـ لغوية (بربر) أو دينية (شيعة) ـ دون أن يكون لها أي دور مهم في النظام. وباستثناء مصر، لم يخضع الفلاحون إلا عرضياً لضريبة خراجية، التي بقيت، بالضرورة، شديدة التواضع. يتميز هذا الوطن العربي، إذن، في الوقت نفسه بالتنوع وبالوحدة العميقة لطبقته القائدة. وليست هناك أية إمكانية لمقارنته بأوروبا القرون الوسطى الإقطاعية، التي كانت أساساً فلاحية. وهذا هو دون شك ما دفع أوروبا إلى السير على طريق تكوين أمم مختلفة: فالطبقات القائدة التي تعيش من الفائض المقتطع من الفلاحين كان لا بد لها من أن تشدّد على الاختلاف بين الشعوب، لكن ما يوحّد الوطن العربي هو الذي يجعل هذه الوحدة هشّة: فيكفي أن تتدهور التجارة حتى تتلاشى الدول مع المدن التي تأسست عليها، ويعطي بؤس عالم الرحَّل والجماعات الفلاحية الصغيرة المعزولة أحسن صورة للانحطاط. هذا ما حصل عندما كفّت الطرق القادمة من أوروبا والشرق الأقصى وأفريقيا السوداء عن عبور الوطن العربي، وحين استطاع بحارة المحيط الأطلسي الأوروبي الالتفاف من حول الوطن العربي.

وفي فجر العدوان الإمبريالي، في القرن التاسع عشر، أدى انحطاط التجارة في الوطن العربي إلى ضياع وحدته القديمة. ولن يبدو إلا كتجمع متنافر، أكثر من ذلك، خاضع لسلطة أجنبية، السلطة العثمانية، وستأتي الإمبريالية لتعمّق انقسام هذا الوطن ولتبعث وحدته أيضاً.

إن الوطن العربي الماقبل استعماري لم يكن عالماً إقطاعياً، ولكنه كان مكوّناً من كوكبة من التشكيلات الاجتماعية المتمفصلة حول نمط إنتاج خراجي، ذي نموذج غني في مصر، وفقير نسبياً في المناطق الأخرى ـ ما عدا بعض الاستثناءات في الزمان والمكان، كما في عراق القرن الثامن حتى القرن العاشر ـ وذلك بسبب ضعف تطور القوى المنتجة في الزراعة في هذه المناطق الجافة أو شبه الجافة. وتكمل هذه الأطروحة أطروحة أخرى تؤكد الدور الغالب للعلاقات التجارية الخارجية (التجارة البعيدة)، والداخلية (المطعمة على الأولى) في فترات الازدهار.

أما الأطروحة الخاصة بنظرية الأمة، فتُستدرج ممّا سبق. ونحن نعتقد أن الأمة العربية لم تكن إلا النتاج التاريخي للاندماج التجاري العربي، وأن الطبقة الاجتماعية التي قامت بالتوحيد هي طبقة التجار ـ المحاربين. وقد عمّق الاندماج في النظام الإمبريالي انحلالاً قومياً بدأت خطوطه الأولى مع الانحطاط الذي أصاب العلاقات التجارية. لقد نقلت السيطرة

الإمبريالية عاطفة الوحدة العربية إلى مستوى آخر، وحوّلتها إلى عاطفة نضال الشعوب العربية ضد العدو المشترك.

خلاصة القول إن الأمة ظاهرة اجتماعية يمكن أن تظهر في كل المراحل التاريخية: إنها **أولاً** ليست بالضرورة، وبالحصر، مرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي. و**ثانياً**، تظهر الأمة إذا وجدت، بالإضافة إلى اجتماع الشروط الأولية للمحايثة الجغرافية المدعمة باستعمال لغة مشتركة (التي لا تستبعد اللهجات المتنوعة)، والتي يبرزها التعبير الثقافي، إذا وجدت في حضن التشكيلة الاجتماعية طبقة اجتماعية تهيمن على الجهاز الإداري للدولة وتؤمّن الوحدة الاقتصادية لحياة هذه الجماعة، وليس من الضروري أن تكون هذه الطبقة هي البرجوازية الرأسمالية القومية. و**ثالثاً**، إن الظاهرة القومية هي عملية قابلة لأن تُقلب، فيمكن أن تقوى أو بالعكس أن تضعف وتتلاشى بحسب ما تدعم الطبقة الاجتماعية المذكورة سلطتها التوحيدية أو تضيعها. وفي هذه الحالة يتراجع المجتمع إلى حالة تجمع عشوائي للأقوام ذات القرابة البعيدة أو القريبة. ويمكن لهذه الأقوام أن تتحول إلى أمة واحدة من جديد، أو إلى عدة أمم، إذا ما أُتيح لطبقة اجتماعية أن تقوم بوظائف التوحيد التي تميز الأمة من القوم.

وتطبيق هذه الصياغات النظرية المقترحة على التاريخ العربي يضيء أوجه التناقض في المسألة القومية في هذه المنطقة من العالم. وبهذا المعنى، لم يكن الوطن العربي أمة إلا خلال فترة قصيرة من تاريخه، بينما كانت بعض المناطق التي يتألف منها تشكّل أمماً مكتملة لحظة تعرّبها (مصر مثلاً)، والبعض الآخر لم يشكل أمماً جنينية. ومع تدهور الأمة العربية، تحوّل بعض المناطق من جديد إلى أمم مستقلة، في حين لم تصل مناطق أخرى إلى هذا التطور، وظلت فسيفساء أقوامياً. والطبقة الاجتماعية التي أنجزت التوحيد القومي العربي، كانت طبقة التجار المحاربين. وفي الواقع لم تكن التشكيلات الاجتماعية العربية قبل الفترة الاستعمارية إقطاعية لكنها كانت تجارية، بمعنى أن الفائض المحرك، الذي كانت تقوم عليه الدولة الإمبراطورية، والحضارة والحياة المادية للطبقات القائدة، لم يكن ينجم بشكل رئيسي عن ناتج الفلاحين الزراعي للمنطقة، وإنما كان يأتي من التجارة البعيدة المدى. ولا يتعلق الأمر هنا، وعلينا أن نكرر ذلك، بمناقشة أصل الدولة، بل يتعلق بطبيعة هذه الدولة في الأطوار الإمبراطورية لقرون الازدهار العظيم.

وهنالك سلسلة من الحوادث التاريخية الكبرى التي تعلم طريق التراجع القومي هذا: الحروب الصليبية، وتحول مركز ثقل التجارة من المدن العربية إلى المدن الإيطالية، وسقوط بغداد تحت ضربات المغول في القرن الثالث عشر، ثم الفتح العثماني في القرن السادس عشر، وتحول التجارة من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي في الحقبة نفسها، وأخيراً، كنتيجة لتلك العلاقة المباشرة التي نشأت بين أوروبا وآسيا الشرقية وأفريقيا السوداء، وحرمت العرب دورهم كوسطاء.

وقد أحيا اختفاء الأمة العربية أممية قديمة من جديد. وبما أن الواحة المصرية تشكل تشكيلة فلاحية، فقد احتفظت مصر دائماً ببعض الاستقلالية، حتى في أعظم حقبة من وجود الأمة العربية.

وإذا كان مجموع هذا العالم قد فقد طابعه كأمة ليتحول إلى فسيفساء من الشعوب منذ القرن الثالث عشر، وخاصة منذ القرن السادس عشر، فإن مصر أكدت وجودها منذ ذلك التاريخ من جديد كأمة مستقلة.

والطبقة الاجتماعية التي قامت بهذا البعث ليست طبقة التجار المحاربين، وإنما الأرستقراطية العقارية البيروقراطية التي عبّرت عن وجودها مع علي بك منذ القرن الثامن عشر، وبشكل خاص مع محمد علي في القرن التاسع عشر؛ فقد أعطت مصرَ من جديد طابعاً قومياً، وليس فقط طابعاً معبّراً عن واقعة جغرافية. أما محاولات تكوين الأمم الأخرى ـ خاصة في المغرب الأقصى وفي تونس والجزائر مع عبد القادر (الجزائري)، وفي السودان مع المهدية، وفي اليمن وفي لبنان ـ فلم تستطع أن تتقدم، ليس فقط لأنها سقطت، في بعض الحالات، تحت ضربات الأجنبي (مثلاً في الجزائر وفي السودان)، لكن أيضاً، وبشكل أساسي، لأن تطور القوى المنتجة المحلية (الزراعة) لم يسمح قط باقتطاع فائض كاف لقيام طبقة تشرَع في تكوين الأمة. وهكذا، فإن مصير الطبقة المسيطرة يتوقف هنا أساساً على قدرتها على الاستيلاء على فائض ذي أصل خارجي عن طريق التجارة الكبرى، وبالتالي على ظروف خارجية بالنسبة إلى المجتمع. وهذا ما يدفع إلى أن تظل هذه المحاولات جنينية، غير مكتملة، في حين إننا نشهد في حالة مصر بعثاً لأمة ألفية لا يتوقف مصيرها على علاقاتها الخارجية. وفي سورية وفي العراق، حيث ظل الشعور العربي شديد الحيوية، بقيت محاولات التحرر من نير العثماني في القرن التاسع عشر أضعف كثيراً بالمقارنة بمصر؛ فالطبقة التجارية السورية، التي كانت تنعم بالازدهار، أصبحت بائسة، كما افتقرت الأرستقراطية العقارية البيروقراطية بسبب جفاف بلاد الرافدين، أما الفلاحون فقد انغلقوا على أنفسهم في الحدود الضيقة لقلاعهم الجبلية المعزولة.

لقد حاولت مصر أن تعيد تكوين الأمة العربية حولها، وهذا هو معنى الفتح العسكري الذي قام به محمد علي وإبراهيم باشا. لقد أوقفت ضربة ١٨٤٠ التي تعرض لها، ثم هزيمة ١٨٨٢ أمام الإنكليز، هذه المحاولة نهائياً. وحافظت مصر على وجودها كأمة، لكن كأمة مضطهدة.

رابعاً: العروبة والإسلام

نتصدّى هنا لإشكالية العلاقة بين الإسلام والعروبة؛ إذ يستحيل قطعاً الفصل بين انتشار الإسلام في المنطقة وتعريب بعض شعوبها وإقامة دولة عربية فيها. ومن هنا ظهر تناقض لم يجد حلاً له إلى الآن، وهو التناقض بين المغزى العالمي للإسلام (الذي يخاطب البشر أجمعين) وتكوين القومية العربية وإقامة دولتها.

إن التيارات الفكرية التي تتجاهل المنهج التاريخي تظل تتحرك في هذا التناقض دون تجاوز حدوده. هكذا، تنظر السلفية إلى التاريخ العربي الإسلامي على أنه في جوهره انحراف عن المبادئ، دون أن تدرك أن هذا الانحراف المزعوم كان شرط النجاح، أي تبلور القومية وإقامة الدولة، بل انتشار الإسلام نفسه.

سبق الانحطاط الغزو الإمبريالي بقرون، بيد أن هذا الانحطاط هو الذي أنتج «تكوّر»

(عكس «تطور») المجتمعات العربية؛ فالانحطاط هو بالتحديد زوال مركزية الفائض، وتفتت السيطرة على استخدامه وإعادة توزيعه، الأمر الذي أدى بدوره إلى تلاشي تلك المصالح المشتركة التي أقيم على أساسها التكوين الأول للقومية العربية. وفي هذه الظروف، لم يفصل هذا التفاعل بين «الانتماء الديني» من جانب، والانتماءات المحلية (العائلية والقبائلية والإقليمية القطرية) التي حلّت محل القومية من جانب آخر. ويبدو أن الوطن العربي لم يخرج بعدُ من هذا المأزق.

خامساً: حول العمل الوحدوي في مواجهة تحدي الإمبريالية

ليس هناك أحد ينكر أن الاندماج في العالم المعاصر، ولو من خلال الخضوع لحكم الاستعمار، قد أنتج تحولات جذرية في التكوين الاجتماعي للشعوب العربية وتنظيم حياتها الاقتصادية، وإلى حدّ ما ممارسات السلطة السياسية، سواء أكانت الدولة المحلية أم الدولة الكولونيالية.

هل سيسمح اندماج الوطن العربي في النظام الرأسمالي كمنطقة خاضعة ومضطهدة، بإنجاب طبقة اجتماعية جديدة قادرة على ادعاء الهيمنة القومية، أي قادرة على توحيد الاقتصاد ومركزة السلطة؟ وفي أي إطار؟ هل هو إطار كل دولة عربية على حدة، أم إطار المجموع العربي؟

إن تقلبات السياسة الداخلية للدول المختلفة، خاصة مصر والعراق وسورية منذ عام ١٩٢٠، تبرهن أن البرجوازية الجديدة (الملّاكية، والتجارية) التي أنجبها الاندماج في العالم الرأسمالي لا يمكن أن تدّعي وتطمح إلى هذه الهيمنة، لا على صعيد كل دولة عربية على حدة، ولا على صعيد مجموع الوطن العربي. وليست هي التي تقوم في الواقع بالتوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاط. إن دورها تشغله الإمبريالية المسيطرة التي لا تشكل البرجوازية إلا ملحقاً لها. وضعف هذه الطبقة سينعكس ويفسر إذن ضعف الأمم العربية (المصرية، السورية، العراقية)، كما يفسر ضعف «الأمة العربية». وحرب فلسطين الأولى (١٩٤٨) تبرهن على ذلك. ليست الصهيونية التي فرضت ذاتها بقوتها كقوة خارجية لا تخطئ، ولكن ضعف الأمم أو الأمة العربية هو الذي فتح الطريق إلى هذا الاستيطان.

ففي هذه المرحلة الأولى، تحالفت الإمبريالية مع طبقات كانت هي نفسها قد خلّفتها في تطورها الخاص؛ هذه الطبقات التي استفادت من اندماج بلدانها في النظام العالمي. وإن هذه الطبقات هي البرجوازية الكمبرادورية والملّاك الكبار العقاريون الذين لا نسمّيهم إقطاعيين، بل نسمّيهم برجوازية زراعية ملّاكية من أجل التشديد على طبيعة التحول الذي فرضته عليهم الرأسمالية المسيطرة. في هذه المرحلة الأولى، تكون البرجوازية الوطنية كامنة أكثر مما هي واقعية. طويت هذه الصفحة من التاريخ المعاصر. ولكن... الطبقات الاجتماعية الجديدة التي حلت محل البرجوازية الملّاكية والتجارية، عقب هزيمة ١٩٤٨ لم تكتسب، على نحو أفضل من الأولى، القدرة على الطموح إلى الهيمنة القومية في إطار الدول، كما في إطار المنطقة العربية ككل. في الواقع حلت رأسمالية الدولة محل الرأسمالية الملّاكية التجارية، عندما تم اتخاذ ثلاث

مجموعات من الإجراءات: **أولاً**، تحقيق إصلاح زراعي استبدل بالطبقة الأرستقراطية القديمة طبقة الكولاك، وبذلك وسعت من السوق الداخلية، **ثانياً**، القيام بتأميمات للرأسمال الأجنبي المسيطر، وللبرجوازية الكبرى المحلية التي كانت تشترك معه، و**ثالثاً**، تصنيع حكومي سمح به توسع السوق المحلية نتيجة الإجراءات الأولى المذكورة. ومجموع هذه الإجراءات كوّن القاعدة التي أقيم على أساسها هيكل اجتماعي جديد ألا وهو نمط رأسمالية الدولة. ومهما كان لهذه الإجراءات من طابع تقدمي ـ وكانت إجراءات تقدمية بالفعل ـ فإنها بلغت حدودها التاريخية في وقت قصير لا يزيد على عقد أو عقدين. ذلك أن نموذج التراكم هذا، الذي يماثل في جميع النقاط التراكم الرأسمالي، يترك الجماهير خارج النظام. إنه تطور لصالح مجموعة قليلة، حتى لو تم توسيعها، تعتبر أقلية مكونة من طبقة الكولاك والبيروقراطية، التي تحوّلت إلى برجوازية دولة. لكنه لا يشكل تطوراً لصالح أوسع الجماهير، ومن هذه الوجهة فهو عاجز عن أن يعبئها فعلاً، وأن يسير بإرادتها اليومية المنظمة ديمقراطياً. هل من الضروري هنا التذكير بالثورة البرجوازية في الغرب كي نستنتج إمكانية وجود طريق رأسمالية للتطور قائمة على استبعاد الجماهير؟ إن الاعتقاد بهذا يعني التفكير في أن التاريخ يمكن أن يكرر نفسه، ويعني تجاهل التغيرات التي حصلت بسبب ظهور الواقع الإمبريالي. والحقيقة أن الاندماج في النظام الإمبريالي خلق وضعاً خاصاً مختلفاً عمّا كانت عليه الحال في البلاد الرأسمالية المتقدمة اليوم لحظة الثورة الصناعية.

لقد كدّح هذا الاندماج الجماهير الواسعة وأفقرها دون أن يتمكن ـ بسبب السيطرة ذاتها ـ من دمجها في نظام التراكم الرأسمالي، عن طريق توسيع الاستخدام (العمالة) المأجورة بالدرجة نفسها لانحلال المجتمع الماقبل رأسمالي، وعن طريق التحسين المستمر لمستوى الأجر. وبهذا المعنى نقول إن الطريق الرأسمالية مغلقة، وإن الاشتراكية ضرورة موضوعية في مختلف البلاد.

وقد أدى هذا التطور إلى «الانفتاح»، والمقصود عودة إلى الانخراط في المنظومة العالمية كما هي، أي استعمارية الطابع، وبالتالي تحول الطبقات الحاكمة المحلية إلى حزام نقل للتعبئة الجديدة على جميع الصعد.

لقد ساندت «الفورة النفطية» ـ التي استفادت منها البلدان العربية بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الهجرة والتمويل) ـ هذا التحول إلى «نمط اقتصادي ريعي» قائم على فصل مستويات الاستهلاك عن القدرات الإنتاجية. وأقول في هذا الصدد إن النفط قام بالنسبة إلى الوطن العربي المعاصر بدور يشبه ذلك الدور الذي قامت به التجارة الوسيطة في العصور السابقة. فكرّست هذه التطورات النزعات القطرية، وما صحبها من تدعيم أنماط السلطة الأتوقراطية، على ذلك النمط الذي سمّيته «نمط المماليك» القائم على احتكار السلطة في أيدي طبقة موحدة ذات ثلاثة أجنحة: رجال السلاح، ورجال الدين، ورجال التجارة. أضيف أن المنافسة بين «السلطة» والمعارضة باسم الإسلام السياسي تعمل في هذا الإطار المحدود، ولا تتيح تجاوزه والخروج من المأزق الذي يمثله.

إذن، هل كُتب على القومية العربية أن تخفق، وأن تظل الأمة العربية مجرد شبح؟ في الواقع يكشف السلبي عن الإيجابي: إن عجز الدولة التابعة يكشف عن ضرورة المخرج البديل

الذي سمّيته «الوطن الشعبي الديمقراطي». ولكن هل يحتاج هذا الأمر إلى فكرة قومية؟

فنشر مشروع الولايات المتحدة الاستعماري الجديد ـ وهو مشروع هيمنة على صعيد عالمي، يرتكز بالدرجة الأولى على تعبئة وسائل السيطرة العسكرية ـ يجد مكانه في هذا الإطار، علماً بأن المشروع («الشرق الأوسط الكبير» بلغة الرئيس بوش) يسعى إلى تحقيق خمسة أهداف هي: عزل مصر (وهو عنصر ثابت في استراتيجيات الاستعمار منذ عهد محمد علي)، وفصل المغرب عن المشرق، ثم ربط المغرب بالقطار الأوروبي، وتحكّم الكيان الصهيوني في شؤون المنطقة الممتدة من النيل إلى الفرات، وتشجيع الطائفية فيها، وتكريس أشكال حكم قطري أتوقراطي تكون ملائمة.

أزعم هنا أن الوحدة العربية أصبحت لذلك جزءاً لا يتجزأ من ضرورة تاريخية موضوعية، بمعنى أنها تمثل ركناً أساسياً من أركان قيام بديل فعال على قدر مواجهة تحديات العصر. وبالرغم من أن النزعة الوحدوية تستطيع أن تستفيد من ذلك التراث الذي تحدثنا عنه، فإن الوحدة على أساس إنعاش قومية عربية متجددة لا تعدو كونها احتمالاً تاريخياً.

ولكن لا بد من توضيح شروط هذا الإنعاش المطلوب: **أولها** التخلص من أوهام الجيل السابق من «القوميين»؛ أقصد التخلص من خطأ المنهج الذي قام على التشبيه بظروف إنجاز الوحدات القومية في أوروبا للقرن التاسع عشر. فهذه الوحدات اعتمدت على برجوازيات وطنية في حركة الصعود، وعملت في ظروف إقليمية ودولية ملائمة. هذا بخلاف وضعنا الذي يتسم بأن نظم الحكم المحلية نشأت في ظل سيادة رأسمالية التخوم، فتميل الطبقات القائدة إلى قبول شروط الكومبرادورية في إطار خطط توسع المنظومة العالمية ذات الطابع الاستعماري.

فيجب أن يصبح العمل الوحدوي بعداً في مشروع وطني شعبي ديمقراطي، علماً بأن ما يكمن وراء خيار هذه الصفات هو مبدأ أساسي، ألا وهو اندماج أهداف التقدم الاجتماعي ودمقرطة المجتمع في عملية موحدة، فأصبح إنجاز تقدم اجتماعي مستحيلاً دون ممارسات ديمقراطية تفتح فضاء لتحرك منظمات تمثل بالفعل الجماهير الشعبية، وكذلك لن تتجذر في المجتمع إنجازات ديمقراطية دون أن يصاحبها تقدم اجتماعي. إذن، يختلف الأسلوب المقترح هنا اختلافاً جوهرياً عن كل من خطاب الاستعمار «الديمقراطية مع سيادة الأسواق» (أي دون أمل في أن تخدم التقدم الاجتماعي)، وخطاب السلطة ومعارضة الإسلام السياسي (وهو خطاب يتجاهل مقتضيات الديمقراطية).

ولا بد من انخراط العمل الوحدوي في هذا التطلع، بمعنى أن التقدم نحو الوحدة مستبعد ما دام لا يقوم على اعتراف بتباين المصالح «القطرية»، لا انتفائها.

خلاصة القول إن المشروع الوطني الشعبي الديمقراطي المدعم بالعمل الوحدوي يمثل مرحلة نحو بناء «ما بعد رأسمالية»، تنخرط في تطلع اشتراكي عالمي المغزى. يجب أن تكون الوحدة العربية قائمة على هذا الأساس، أو لن تكون □